ملاحظات موجزة حول الحلقة النقاشية بعنوان:

"فرص عمل الشباب وسياسات التشغيل"

الثلاثاء ٢٧ فبراير ٢٠١٨، من الساعة العاشرة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً

المتحدثون:
الدكتور أسعد عالم، المدير القطري لمصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي.
السيد أحمد الألفي، مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة سواري فينتشرز.
السيدة كريستين هوفمن، خبيرة تنمية المهارات، منظمة العمل الدولية.

رئيس الجلسة:
السيد عمر مهنا، رئيس مجلس الإدارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

مدير الجلسة:
الدكتورة عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في كلمة المتحدثين

- **بإضافة عدد العمالة التي لا يتم استغلال قدراتها بالشكل الكامل Labor underutilization - وهو العمل أقل من ٤٠ ساعة أسبوعيا - إلى معدل البطالة سنجد أن الناتج سوف يكون أعلى كثيرا من معدل البطالة المحسوب،** فكل من يعمل ولو لساعة واحدة في الأسبوع يعتبر غير عاطل وفقا لمنظمة العمل الدولية.
- **سجلت نسبة البطالة في مصر ١١,٩% وترتفع بين الشباب (٢٩-١٥ سنة) إلى ٢٥% في ٢٠١٦.**
- نسبة البطالة بين خريجي الجامعات هي الأعلى من بين الفئات الأخرى.
- **مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة في مصر وفي المنطقة برمتها،** وإذا ما ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لتساوي نظيرتها الخاصة بالرجال فإن إجمالي الناتج المحلي للمنطقة برمتها سيرتفع بنسبة ٤٤%.
- **تحتاج مصر إلى خلق مليون فرصة عمل سنويا** لاستيعاب العمالة الداخلة إلى السوق أي حوالي ٨٤ ألف فرصة عمل شهريا، بينما تقوم الهند بخلق مليون فرصة عمل شهريا معظمها في القطاع الخاص، وعلى الرغم من كبر مساحة الهند مقارنة بمصر إلا أنها تمثل قصة نجاح يجب الاستفادة منها.
- وفقا لدراسة قامت بها مجموعة من خبراء البنك الدولي، **خلق فرص العمل يحتاج إلى مجموعة من السياسات** نوجزها فيما يلي:
  - **<u>على مستوى الاقتصاد الكلي</u>**، يجب العمل على التالي:
    1- إيجاد أسعار صرف تنافسية وتخفيض مستوى التضخم.
    2- إزالة العوائق أمام التجارة وتسهيل عملية دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية.
    3- خفض الضرائب، ورفع معدلات الادخار إلى مستوى الـ ٢٠% فما فوقها لتمويل الاستثمارات المطلوبة.
  - **<u>تعزيز الشمول المالي</u>**.
  - **<u>الاهتمام بريادة الأعمال.</u>**
  - **<u>الاهتمام بالتعليم والتدريب</u>** وتنمية المهارات:
    1- زيادة الاستثمار في التعليم والقضاء على التفاوت داخل النظام التعليمي.
    2- ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة لمواكبة التغيرات التكنولوجية السريعة وتطورات الأسواق.
    3- ربط مخرجات نظام التعليم بسوق العمل.
- **<u>توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين</u>** لتمكينهم من العودة مرة أخرى لسوق العمل، حيث تعمل أنظمة الحماية الاجتماعية الجيدة كأداة لتحقيق الاستقرار في أوقات الأزمات من خلال تقليص الأثر السلبي على الأفراد.
- **يجب الحديث عن العمل اللائق أي الحديث عن جودة الوظائف وليس فقط عددها.**

- أمور كقدرة العمال التفاوضية وآليات تحديد الأجور ليست مطروقة بما يكفي في مصر.
- ما زالت خدمات الوساطة مثل توفير المعلومات اللازمة عن فرص العمل المتاحة بالاقتصاد ضعيفة في مصر نظرا لتناثرها بين عدد كبير من الجهات والمؤسسات وكذلك لضعف اتحادات العمال والنقابات.
- **لم تعد اللارسمية مقتصرة على الأعمال غير الرسمية الصغيرة ولكنها امتدت للتوظيف بشكل غير رسمي في القطاع الرسمي.**
- اهتمامنا بالتشغيل في مصر يقتصر على المدى القصير مع إهمال المدى البعيد.
- **ضرورة التوجه نحو التمويل بالأسهم Equity financing وعدم الاكتفاء بالتمويل بالدين Debt financing فقط.**
- يجب التحول من "Extractive Economy" إلى "Creative Economy" بمعنى خلق وظائف إبداعية وخلاقة تساهم في تسريع معدلات نمو الناتج المحلي وعدم التمسك بالوظائف التقليدية التي يمكن أن تقوم بها الآلات، هذا النوع من الوظائف يساهم بنحو ٢٠% من الناتج المحلي الأمريكي.
- تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة هو أحد آليات خلق فرص العمل.
- **معظم الشباب من رواد الأعمال يعانون من ثلاث مشكلات أساسية:**
  - **عدم القدرة على إدارة السيولة النقدية بشكل جيد.**
  - **ضعف مهاراتهم التسويقية** مما يؤدي إلى فقدان مصداقيتهم لدى العملاء.
  - **عدم القدرة على التخطيط** للمشروع من بدايته لنهايته.
- إذا أردنا زيادة معدلات تشغيل الإناث يجب تقليص سطوة الرجل على المرأة وتمكينها من اتخاذ قراراتها المصيرية بنفسها.

أهم ما جاء في النقاش

- ضرورة ربط الحماية الاجتماعية بسوق العمل، بمعنى أن تكون الإعانات مشروطة بحصول الأفراد على برامج تدريبية أو اكتساب مهارات معينة على سبيل المثال.
- ضرورة تنمية المهارات الفنية المعقدة مثل علوم البيانات والحاسب الآلي وكذلك المهارات الشخصية مثل القدرة على التفاوض والتسويق والإدارة واتخاذ القرار.
- توفير فرص عمل في المحافظات لتخفيف الضغط على القاهرة، وتنمية ثقافة العمل الخاص وعدم الاعتماد على الحكومة.
- ضرورة توفير الحوافز اللازمة للتحول من القطاع غير الرسمي إلى الرسمي، حوافز ضريبية وتسويقية على سبيل المثال.
- ضرورة وضع خرائط واضحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بمشروعات أكبر منها لخلق أسواق لها.
- أهمية دور مراكز الشباب والمدارس والجامعات في نشر الوعي بريادة الأعمال والعمل على بناء مراكز للتطوير المهني داخل الجامعات.
- ضرورة أن يكون صاحب العمل جزءا من عملية التدريب.
- ضرورة تحديد هوية الاقتصاد المصري بشكل واضح من أجل تحديد أي اتجاه سنسلك.
- أهمية وجود بورصة للوظائف يتم من خلالها الإعلان عن جميع الوظائف المتوافرة في جميع أنحاء الجمهورية.
- تعريف ريادة الأعمال في مصر غير منضبط، إذ أن التعريف الصحيح هو القدرة على تأسيس مشروع يحقق نموا كبيرا وبمواصفات خاصة وليس من يبدأ أي مشروع.
- تحديث نظام التعليم بحيث يوجه الطالب بشكل أفضل نحو التخصصات النادرة.